



اللجنة الوطنية لأساتذة التعليم الإعدادي المدمجين (2002)

اللجنة الوطنية لأساتذة الثانوي الإعدادي المدمجين 2002 (العرضيون سابقا) تقرر في اجتماعها يوم 10 فبراير 2012 بالمقر الجهوي للاتحاد المغربي للشغل بالرباط خوض إضراب وطني أيام 9/8/7/6 مارس 2012 تتخلله وقفات احتجاجية ممرزة بالرباط يومي 7 و8 أمام مقر الموارد البشرية (العرفان) التابع لوزارة التربية الوطنية .
احتجاجا على تنصل الوزارة من اتفاق 13 ابريل 2010 بخصوص استفادة جميع العرضيين المدمجين من سنوات جزافية اعتبارية قبل التوظيف تحتسب في الترقية في الدرجة و الرتبة و للمطالبة بتسريع اجراء الفقرة الثالثة من المادة 115 مكررة خمس مرات من المرسوم الوزاري الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 27 دجنبر 2011 عدد 6007 التي تنص على تعيين الأساتذة العرضيين المدمجين 2002 في الدرجة الثانية ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ الترسيم (2003.09.04)

في الوقت الذي ينتظر فيه الأساتذة المدمجون فوج 2002 الإجراءات المتفق عليها لطي ملفهم المطلي الذي ناضلوا من اجله لأزيد من عقد من الزمن ، وجدوا انفسهم أمام مقاربة تجزئية أساسها الحيف و الإقصاء بدون أي مبرر قانوني أو أخلاقي، و ذلك ضدا على اتفاق 13 ابريل 2010 الذي حسم في استفادة جميع أفواج العرضيين المدمجين من سنوات جزافية اعتبارية قبل التوظيف تحتسب في الترقية في الدرجة و الرتبة .

إن هذا الاستثناء جعل فوج 2002 كآخر فوج في التوظيف رغم اشتغاله بصفة عرضية لسنوات متعددة منذ 1998 ، علما أن الوزارة كانت قد رتبته سابقا كجزء من فوج 2001 .

أمام هذه المقاربة المجحفة قررت اللجنة الوطنية ما يلي:

نضاليا:

- خوض إضراب وطني أيام 9/8/7/6 مارس 2012 تتخلله وقفات احتجاجية ممرزة بالرباط يومي 7 و8 أمام مقر الموارد البشرية (العرفان) التابع لوزارة التربية الوطنية .

مطلبيا

- التسريع بإجراء الفقرة الثالثة من المادة 115 مكررة خمس مرات من المرسوم الوزاري الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 27 دجنبر 2011 عدد 6007 التي تنص على تعيين الأساتذة المدمجين في الدرجة الثانية ابتداء من اليوم الموالي لتاريخ الترسيم.

- احتساب سنوات الخدمة كعرضيين ضمن الاقدمية العامة تحتسب في الترقية في الدرجة و الرتبة وفق اتفاق 13

ابريل 2010 .

- اعتماد مقاربة شاملة وواضحة لحل مشكل احتساب سنوات الخدمة كعرضيين في التقاعد مع تحمل التبعات

المالية طبقا للظهير الشريف الذي يلزم المشغل أداء مستحقات السنوات التي لم يصرح بها.

وإذ تحمل اللجنة الوطنية الوزارة الوصية مسؤولية التوتر الحالي بالقطاع و حرمان المتدربين من حقوقهم في التعليم، فإنها تدعو كافة الأساتذة المدمجين 2002 إلى المزيد من التعبئة و الالتفاف حول ملفهم المطلي إلى غاية انتزاع حقوقهم العادلة و المشروعة.